ظاهرة الرواج عند ابن خلدون: تحليل اقتصادي في ضوء الفكر الإسلامي

The Phenomenon of Prosperity According to Ibn Khaldun: An Economic Analysis in Light of Islamic Thought

د. أحمد محمود أحمد: أستاذ مساعد، مساعد رئيس جامعة رابەرين للشؤون الإدارية والمالية، كردستان، العراق.

د. شەوبۆ عثمان بكر: تخصص الاقتصاد الإسلامي، قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية.

Dr. Ahmed Mahmood Ahmed: Assistant Professor, Assistant to the President of the University of Raparin for Administrative and Financial Affairs, Kurdistan Region, Iraq.

Email: dr.ahmed@uor.edu.krd

Dr. Shawbo Othman Bakir: Specialization in Islamic Economics, Department of Islamic Studies, Faculty of Islamic Sciences, University of Sulaimani.

Email: shawbo.bakir@univsul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i8.1563

تاريخ الاستلام: 2025-05-18 تاريخ القبول: 2025-06-13 تاريخ النشر 2025-08-01

الملخص:

يقدم هذا البحث تحليلاً لظاهرة "الرواج الاقتصادي" عند ابن خلدون من منظور فكري مركب يجمع بين الاقتصاد الإسلامي، والتحليل السوسيولوجي، والمفاهيم النفسية المعاصرة. وينطلق من فرضية أن الرواج، في فكر ابن خلدون، لا يُختزل في ارتفاع الأسعار أو كثرة السلع، بل هو انعكاس لتوازن البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يركز البحث على ثلاثية خلدونية مركزية: حفظ المال بوصفه أساس الأمن الاقتصادي، ومنع الاحتكار لضمان العدالة السوقية، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب بوصفه مؤشرًا على نضج العمران. كما يربط ابن خلدون ازدهار السوق أو كساده بثلاث آليات رئيسة: دور الدولة كسلطة قهرية تتحكم في السوق عبر السياسات الجبائية؛ التقلبات الطارئة مثل الحروب أو المجاعات؛ وأخلاق الفاعلين الاقتصاديين التي تؤثر على الثقة والطلب. يربط البحث بين هذه الرؤية ونظرية "التعلم الشرطي" في علم النفس، مستعرضًا كيف أن الربح والعدل يشكلان مثيرات تعزيز، فيما تمثل الجباية والاحتكار عوامل عقاب، ما يؤدي إلى سلوك اقتصادي متغير. ويخلص إلى أن الرواج في المنظور الخلدوني ليس حالة اقتصادية فقط، بل ظاهرة حضارية تعكس تفاعل الدولة، السوق، والأخلاق العامة، ومؤشرًا على ازدهار العمران أو انحلاله. يعتمد البحث منهجًا تحليليًا نقديًا مقارنًا، ويستند إلى نصوص "المقدمة" ومراجع تراثية ومعاصرة في الاقتصاد الإسلامي وعلم النفس السلوكي.

الكلمات المفتاحية: ابن خلدون، الرواج الاقتصادي، الفكر الإسلامي، التعلم الشرطي، العرض والطلب، الاحتكار.

Abstract:

This research presents a analysis of the phenomenon of economic prosperity (Al-Rawaj Al-Iqtisadi) in the thought of Ibn Khaldoun, through a multidisciplinary perspective that combines Islamic economic principles, sociological analysis, and contemporary psychological concepts. It is based on the premise that prosperity, in Ibn Khaldoun's thought, is not reducible to price increases or the abundance of goods, but rather reflects the equilibrium of political, social, and economic structures. The research focuses on a central Khaldounian triad: the safeguarding of wealth as the foundation of economic security; the prohibition of monopolies to ensure market justice; and the balance of supply and demand as an indicator of civilizational maturity. Ibn Khaldoun links the flourishing or stagnation of markets to three principal mechanisms: the role of the state as a coercive authority controlling the market through fiscal policies; sudden disruptions such as wars or famines; and the ethical conduct of economic actors, which influences trust and demand. The study also connects this vision and classical conditioning theory in psychology, showing how profit and fairness function as reinforcing stimuli, while taxation and monopolization act as punitive factors, leading to changes in economic behavior. It concludes that prosperity, from Ibn Khaldoun's perspective, is not merely an economic condition, but a civilizational phenomenon that reflects the interaction of the state, the market, and public ethics, and serves as an indicator of the flourishing or decline of civilization. The study employs a critical comparative analytical method, grounded in Ibn Khaldoun's *Muqaddimah* and supported by classical and contemporary references in Islamic economics and behavioral psychology.

Keywords: Ibn Khaldun, Economic Prosperity, Islamic Thought, Behavioral Conditioning, Supply and Demand, Monopoly.

المقدمة:

شهدت المجتمعات في مساراتها الاقتصادية والاجتماعية تفاوتًا في حركة السوق، يتجلى في صعود بعض السلع أو القيم أو الأنماط، وتراجع بعضها الآخر. وقد أطلق على هذه الظاهرة مصطلح "الرواج" الذي يُعدّ من المؤشرات الجوهرية على حيوية السوق أو ركوده، وارتباطه الوثيق بآليات الحكم، وسلوك الدولة، والعمران، وأخلاق الناس.

ويُعدّ عبد الرحمن ابن خلدون (ت: 808هـ) من أوائل المفكرين الذين عالجوا ظاهرة الرواج لا كمصطلح اقتصادي فحسب، بل كظاهرة اجتماعية نفسية سياسية، تتفاعل داخل النسق العام للعمران البشري. فقد رأى أن الرواج يرتبط بثلاث آليات رئيسة:

(سلطة الدولة باعتبارها "السوق الأعظم"، والتقلبات غير المتوقعة في الأسواق أو ما سماه "حوالة السوق"، وخلق أهل السوق وشبكات التفاعل الاجتماعي في المدينة) (ابن خلدون، 1981م: 499/1؛ 353/1؛ 500/1).

هذه الرؤية لا تختلف كثيرًا عن بعض المفاهيم النفسية المعاصرة، خصوصًا ما نجده في نظرية التعلم الشرطي، حيث يفسر السلوك البشري من خلال التعزيز والعقاب. فالرواج في نظر ابن خلدون هو نتاج الاستجابات المتكررة للربح والخسارة، التعزيز والانكماش، الصعود والهبوط، في تفاعل ديناميكي مستمر.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يقدّم قراءة متكاملة لرؤية ابن خلدون حول الرواج بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد (اقتصادية، نفسية، سياسية)، ويعيد ربطها بمبادئ الفكر الإسلامي من جهة، وبمفاهيم علم النفس الاقتصادي من جهة أخرى.

تساؤلات البحث:

ما طبيعة الرواج عند ابن خلدون؟ وما العوامل التي تؤدي إلى صعوده أو هبوطه؟ وكيف تتقاطع نظرية الرواج الخلدونية مع آليات التحفيز أو التعزيز السلوكي في علم النفس؟ وهل يقدّم ابن خلدون إطارًا تفسيريًا للرواج ينطلق من سياق الدولة الإسلامية والعمران البشري؟

أهداف البحث:

- تأصيل مفهوم الرواج لغويًا واصطلاحيًا واقتصاديًا.
- تحليل الرواج في فكر ابن خلدون بوصفه آلية عمرانية وسياسية.
- بيان علاقة الرواج بالحكم والسلطة والمال في الدولة الإسلامية.
- الربط بين نظرية الرواج في الفكر الخلدوني ونظرية التعزيز في علم النفس.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي–التركيبي، ويستند إلى:

- قراءة تحليلية موسعة لنصوص ابن خلدون الأصلية في "المقدمة".
- توظيف مفاهيم من الاقتصاد الإسلامي وعلم النفس الاجتماعي.
- مقارنة بين الرؤية الخلدونية ونظرية السلوك المعزز في المدرسة السلوكية.

هيكل البحث:

- المقدمة.
- مدخل تعريفي بمفهوم "الرواج".
- المبحث الأول: شروط السوق الرائجة وضوابطها في الفكر الخلدوني.
- المبحث الثاني: مقاربة تحليلية لآليات صعود أو هبوط الرواج.
- المبحث الثالث: الرواج بين الآليات الاجتماعية والتعلم الشرطي: مقاربة سوسيولوجية نفسية.

مدخل تعريفي بمفهوم "الرواج"

أولا: مفهوم الرواج لغةً:

الرواج في اللغة مأخوذ من مادة (ر و ج)، وهي تدل على التحرك والذهاب والميل والانبساط في الشيء. ومن أبرز معانيها: رَاجَ الشيءُ: سارَ ومضى، ومنه: راجَ السوقُ أي نَفَقَ وباع كثيرًا. الشيءُ الرائج: هو المنتشر والمطلوب بين الناس. رَاجَ الرأيُ: لقي قبولًا وانتشارًا. (الفارابي، 2003م: 336/3).

قال ابن منظور (1414م: 285/2) "وراجَ الشيءُ يروجُ روجًا: ذهب، ويقال للسوق إذا نَفَقَت: راجَت".

وقال أحمد مختار عمر: (2008م: 953/2) "راجت السِّلعةُ: كثُر طُلاَّبُها" راجت السِّلعةُ: كثُر طُلاَّبُها (ابن منظور، لسان العرب، مادة "روج").

إذن، المعنى الجوهري للرواج في اللغة هو الانتشار، والقبول، والحركة النشطة، والطلب، وغالبًا ما يُستخدم في سياق السوق والبضائع.

ثانيا: الرواج اصطلاحًا:

مع تقارب معناه الاصطلاحي من معناه اللغوي، هناك أقوال قيلت وآراء طرحت في هذ الصدد، حيث قال محمود عبد الرحمن عبد المنعم (1999م: 190/2) في كتابه: (معجم المصطلحات

والألفاظ الفقهية): "ولا يخرج المعنى الاصطلاحي له عن المعنى اللغوي"، ثم قال: "الرواج "اسم من راج يروج روجا ورواجا، بمعنى: أسرع، ويقال: «راج الشيء»: أي نفق وكثر طلابه، وراجت الدراهم رواجا: كثر تعامل الناس بها، وروجتها: جعلتها تروج".

وقد أشار بعض المحققين في شرحهم لمسائل إطلاق الثمن في العقود إلى أن الرواج مغاير للمالية، حيث قالوا: "إذا كان في البلد نقود مختلفة، فإما أن يكون الاختلاف في المالية والرواج، أو في المالية دون الرواج، أو في الرواج دون المالية، أو لا يكون في شيء" (البابرتي، 1970م: 262/6) و(ابن نجيم، د.ت: 304/5) و(وابن عاشور، 2015م: 990/2).

وهذا يدل على أن الرواج يغاير المالية، ويُراد به شيوع النقد أو السلعة وقبول الناس لها في المعاملة، بخلاف المالية التي هي وصف شرعي معتبر في صحة العقود. وعلى هذا، فإن السلعة الرائجة هي التي يجدها الناس نافعة ومطلوبة ويقبلون على تداولها في السوق، بصرف النظر عن قيمتها الشرعية أو جودتها المطلقة.

ثالثا: الرواج في منطق السوق:

الرواج في منطق السوق يعني ببساطة: إقبال الناس على سلعةٍ أو نقدٍ معين بكثرة، وتداولهم له بسهولة وثقة. فإذا كانت السلعة مطلوبة، ويكثر من يشتريها، وتنتقل من يد إلى يد، فهي سلعة رائجة.

فالرواج إذًا هو نبض السوق: كلما كان عاليًا، دلّ على حركة قوية، وكلما اختفى أو تراجع، دلّ على ركود اقتصادي أو ضعف في الثقة أو الحاجة.

المبحث الأول: شروط السوق الرائجة وضوابطها في الفكر الخلدوني.

يرى ابن خلدون أن السوق الرائجة لا تقوم إلا ضمن شروط وضوابط تحفظ الاستقرار الاقتصادي وتضمن استمرار العمران. وتشكل ثلاثية: (حفظ المال، منع الاحتكار، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب)، الأساس الذي تقوم عليه السوق العادلة في رؤيته (ابن خلدون، 1981م: 354-353/1، 497/1، 453/1).

المطلب الأول: حفظ المال في الفكر الاقتصادي الخلدوني.

يرتبط حفظ المال في الفكر الخلدوني بضمان الأمن الاقتصادي. فإذا شعر الناس بالخوف على أموالهم، كفّوا عن الكسب، وكسدت الأسواق، واضطرب العمران. حيث يقول (1981م: 354-353/1): "أعلم أنّ العدوان على النّاس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرونه حينئذ من أنّ غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها

انقبضت أيديهم عن السّعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرّعايا عن السّعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرا عامّا في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها، وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته".

فحماية المال من تغوّل الدولة أو تسلط الفئات النافذة تُعد شرطًا أساسًا لاستمرار النشاط الاقتصادي وانتظام حركة السوق.

كما لا يخفى أن مقصد "حفظ المال" أحد المقاصد الخمسة الكبرى التي أقيمت عليها بنيان الشريعة (ابن عاشور، 2004م: 238/3) و(المشيقح، 2015م: 49).

وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: 188].

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا» (البخاري، 1739م) (مسلم، 1679).

المطلب الثاني: منع الاحتكار في الفكر الخلدوني: شرط للاستقرار الاقتصادي والرواج في السوق

يشير ابن خلدون في مقدمته إلى أن استقرار السوق ورواجه يرتبطان بتوافر العدالة الاقتصادية ومنع السيطرة غير المشروعة على موارد الغذاء والمعاش. ويُعد الاحتكار –خاصة في الأقوات– من الظواهر التي تؤدي إلى اضطراب السوق، وتثير استياء الناس، وتضعف الثقة الاقتصادية.

وقد جاء في كلامه ما يؤكد وعيه العميق بأثر الاحتكار على نفسية المجتمع وسير الدورة الاقتصادية: حيث يقول: (1981م، 497/1) "احتكار الزرع لتحيّن أوقات الغلاء مشؤوم، وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران".

يعلل ابن خلدون ذلك بأن النفوس تتعلق اضطرارًا بالأقوات، وليس لها في دفع المال خيار، ولذلك فإن من يتحكّم بهذه المواد يُثقل كاهل المجتمع ويجلب على نفسه السخط والخذلان. ويستشهد بقصة طريفة سمعها من شيخه أبي عبد الله الأبلي، مفادها أن قاضيًا في فاس عُرضت عليه وظيفة مخزنية ذات لقب رسمي يقتضيها الجباية، فاختار "مكس الخمر" تحديدًا، مما أثار استغراب الحاضرين. فسألوه عن سبب ذلك، فقال: "إذا كانت الجبايات كلّها حرامًا، فأختار منها ما لا تتابعه نفس معطيه، والخمر قلّ أن يبذل فيها أحد ماله إلا وهو طربٌ مسرور بوجوده، غير آسفٍ عليه، ولا متعلّقةٍ به نفسه". فكان اختياره دقيقًا في ملاحظة أثر تعلّق النفس بالمال الضروري، حيث تكون الآثار النفسية والاجتماعية أشدّ على من يجني المال من أقوات الناس. ويعلق ابن خلدون على هذا

المعنى بقوله: "في تعلق النفوس بما لها سرّ كبير في وباله على من يأخذه بالباطل... فلهذا تجتمع القوى النفسية على متابعة المحتكر فيفسد ربحه (ابن خلدون، 1981م: 497/1).

دلالة اقتصادية:

يبدو واضحا؛ أن ابن خلدون لا يرفض الربح المشروع، بل يعارض الربح الناتج عن السيطرة الجائرة على ضروريات الناس. فهو يميز بين المعاملات القائمة على الاختيار والمعاملات التي تُبنى على الاضطرار، ويعتبر النوع الثاني غير مستقر أخلاقيًا واقتصاديًا. حيث يقول: "إنّ الناس لحاجتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطرارًا... فهو كالمكره" (ابن خلدون، 1981م: 497/1). وهذا يعني أن التعامل مع الأقوات كمادة للربح الجائر يُفسد عدالة السوق ويُخرج المعاملة عن دائرة "التراضي".

دلالة سيكولوجية:

يحذر ابن خلدون من أن الاحتكار يخلق توترًا اجتماعيًا، لأن الناس يشعرون بالقهر حين تُؤخذ أموالهم مقابل حاجات أساسية لا يستطيعون الاستغناء عنها. وهو ما يؤثر على الاستقرار العام، ويدفع نحو ركود الأسواق بسبب تراجع ثقة الجمهور في عدالة النظام الاقتصادي. حيث يقول "فلهذا يكون من عرف بالاحتكار تجتمع القوى النفسانيّة على متابعته لما يأخذه من أموالهم، فيفسد ربحه" (ابن خلدون، 1981م: 497/1).

النتيجة:

في ضوء هذه الرؤية، يمكن القول إن منع الاحتكار عند ابن خلدون ليس مجرد خيار تنظيمي، بل هو شرط بنيوي من شروط الرواج الاقتصادي واستقرار العمران. وهو يلتقي في ذلك مع مقاصد الشريعة التي حرّمت الاحتكار حمايةً لكرامة الإنسان وأمن المجتمع (الزحيلي، د.ت: 2694/4).

المطلب الثالث: الفكر الخلدوني في التوازن بين العرض والطلب

يرى ابن خلدون أن التوازن بين العرض والطلب هو شرط أساسي لرواج السوق واستقرار الأسعار، ويعتمد في تحليله على البنية السكانية، ودرجة العمران، وأنواع السلع (ضرورية وكمالية)، ويشرح أثر ذلك على الأسعار بوضوح واقعي واقتصادي متقدّم. وسنشرح ذلك خلال الفقرات الآتية:

1. توفّر الحاجات الضرورية يحقق الرخص:

يربط ابن خلدون بين وفرة السكان وازدهار العمران وبين رخص أسعار الأقوات، لأن كثرة السكان تؤدي إلى انتشار الزراعة وتكاثر الإنتاج، مما يغطي حاجة السوق ويفيض: "فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروريّ من القوت... ولولا احتكار الناس لها لبُذلت دون ثمن لكثرتها بكثرة العمران" (ابن خلدون، 1981م: 453/1).

وهنا يظهر أن رخص الأسعار ليس صدفة، بل نتيجة لتوازن العرض مع حاجة الناس.

2. السلع الكمالية ترتفع أسعارها لقلة عرضها وكثرة طلب المترفين:

أما السلع الكمالية –كالأدم والفواكه والملابس– فهي ليست ضرورية، ولا تُنتج بكميات تغطي حاجات الجميع، لذلك تُصبح سلعة للترف، ويزداد عليها الطلب من الطبقات الثرية. حيث يقول: "ثمّ إنّ المصر إذا كان مستبحرا موفور العمران كثير حاجات التّرف، توفّرت حينئذ الدّواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كلّ بحسب حاله، فيقصر الموجود منها على الحاجات قصورا بالغا ويكثر المستامون لها، وهي قليلة في نفسها، فتزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرّفه والتّرف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء كما تراه" (ابن خلدون، 1981م، 453/1).

أي أن قلة العرض وارتفاع الطلب بين أهل الترف يؤديان إلى الغلاء الطبيعي في هذه الأصناف.

3. زيادة السكان والعمران تؤدي إلى دورة اقتصادية متصاعدة:

يرى ابن خلدون أن العمران إذا ازداد، نشأت حاجات جديدة تدفع نحو زيادة الصناعات والأعمال، مما يؤدي إلى كثرة المكاسب، وزيادة الطلب، ومن ثم مزيد من الترف. ونستطيع أن نقول بأن ابن خلدون يرى بأنه كلما زاد العمران زادت الأعمال، ثم زاد الترف تابعًا للكسب، فتنفق سوق الأعمال وتتضاعف القيم. حيث يقول: "وأمّا الصّنائع والأعمال أيضا في الأمصار الموفورة العمران فسبب الغلاء فيها أمور ثلاثة: الأوّل كثرة الحاجة لمكان التّرف في المصر بكثرة عمرانه، والثّاني اعتزاز أهل الأعمال لخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة أقواتها، والثّالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصّنّاع في مهنهم فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها فيعتزّ العمّال والصّنّاع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك. وأمّا الأمصار الصّغيرة والقليلة السّاكن فأقواتهم قليلة لقلّة العمل فيها وما يتوقّعونه لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسّكون بما يحصل منه في أيديهم ويحتكرونه فيعزّ وجوده لديهم ويغلو ثمنه على مستامه. وأمّا مرافقهم فلا تدعو إليها أيضا

حاجة بقلّة السّاكن وضعف الأحوال فلا تنفق لديهم سوقه فيختصّ بالرّخص في سعره" (ابن خلدون، 1981م، 453/1).

وهذا يوضح الترابط الديناميكي بين النمو السكاني، والتوسع الاقتصادي، وطلب السلع، وأثره على العرض والطلب.

ويرى ابن الأزرق (د.ت: 325/2) أن ازدهار الصناعات وجودتها مرهونان بوجود الطلب عليها، وأن الطلب هو الذي يوجه النفوس إلى تعلمها وإتقانها، وهذا لا يحصل إلا بوجود حاجة مجتمعية ناتجة عن توسع العمران وازدياد مظاهر الترف، كما أن الدولة تمثل السوق الأعظم الذي إذا تبنّى صناعة ما وجّه إليها النفاق ورفع شأنها؛ أما في غياب الطلب أو دعم الدولة، فإن الصناعة تكسد وتُهمل وتظل كامنة بالقوة دون أن تتحول إلى الفعل.

4. اختلال التوازن في الأمصار الصغيرة يؤدي إلى غلاء الضروريات ورخص الكماليات:

وفي المدن الصغيرة، حيث قلة السكان وضعف الإنتاج، يحتكر الناس الأقوات لقلتها، مما يؤدي إلى غلاء القوت. بينما تظل الكماليات بلا طلب، فترخص: "يتمسكون بما يحصل في أيديهم ويحتكرونه... ويغلو ثمنه... وأما مرافقهم فلا تنفق لديهم سوقه فيختص بالرخص في سعره" (ابن خلدون، 1981م: 454/1).

وهذا تعبير دقيق عن اختلال العرض والطلب بحسب الحجم السكاني ومستوى النشاط الاقتصادي.

خلاصة الفكر الخلدوني في العرض والطلب:

إنَّ الرواج الاقتصادي مرهون بتحقيق التوازن بين العرض (المنتج) والطلب (الحاجات). ازدهار العمران يزيد العرض من الضروريات، فيُرخصها، ويزيد الطلب على الكماليات، فيُغليها. الاختلال السكاني والعمراني يؤدي إلى اضطراب هذا التوازن، وبالتالي إلى غلاء أو كساد. وباختصار، يُمكن تلخيص موقف ابن خلدون بأن: "كثرة العمران تُرخص الضروريات وتُغلي الكماليات، بحسب ما تقتضيه طبيعة العرض والطلب.

المبحث الثاني: مقاربة تحليلية لآليات صعود أو هبوط الرواج في الفكر الخلدوني

من خلال التتبع الدقيق لنصوص المقدمة لابن خلدون، يمكن تمييز منظومة فكرية متكاملة يتحدث فيها عن حركة السوق ورواجه، ليس بوصفه ظاهرة اقتصادية منعزلة، بل كنتاج مركّب تتداخل فيه عناصر السلطة، والعمران، والأخلاق، والصدف، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي. وعند النظر في رؤيته لأسباب صعود الرواج أو هبوطه، يمكن تصنيفها ضمن ثلاث آليات كبرى:

1. القوة القهرية: الدولة باعتبارها "السوق الأعظم":

يرى ابن خلدون أن الدولة، بما تمثله من سلطة تنظيمية وجبائية وإدارية، هي العامل الأول في تحديد طبيعة السوق، واتجاه الرواج فيه أو كساده. ويعبّر عن ذلك بتشبيه الدولة بالسوق الكبرى التي تنظم الأسواق الصغرى وتتحكم فيها: "واعلم أنّ التجارة وإن كانت من المكاسب كما قدّمناه، إلّا أنّها لا تكون إلّا في أمصار الدولة والأسواق العامّة... فالدولة هي السوق الأعظم" (ابن خلدون، 1981م: 355/1).

ومن هنا، فإن قوة الدولة في حماية المال، وتثبيت العدالة، وكبح الجبايات، وضمان الاستقرار، تعتبر شرطًا ضروريًا للرواج الاقتصادي. أما إذا تغوّلت الدولة على أموال الناس، أو بالغت في الضرائب، فإن الرواج ينهار، ويدخل الاقتصاد في طور الجمود أو الانكماش.

قال أيضًا: "فإذا رأيت الدولة قد استبدت بالجبايات وأفرطت في أكل أموال الناس... فاعلم أنّ السوق قد تعطلت، وأنّ الرواج في طريق الانهيار" (ابن خلدون، 1981م: 366/1).

لذلك، قام النبي ﷺ بتنظيم سوق المدينة على أساس العدل والمساواة بين التجار، ومنع كل صور الغش والمخادعة والتمييز، مع الإشراف المباشر على السوق، ورفض التدخل في التسعير القهري، باعتبار أن الله هو المسعّر الحقيقي، وذلك لتكريس روح الرضا والتسامح والبركة في المعاملات، وتحقيق استقرار السوق دون ظلم أو احتكار أو فوضى (كرمى، 1427هـ: 107).

ويرى ابن القيم (2019: 666/2) أن منع البائع من تجاوز السعر الغالب في السوق، سواء بالزيادة أو النقصان، جائز إذا ترتب على ذلك إفساد في السوق أو اضطراب أو خصومة، وذلك حفاظًا على المصلحة العامة والنظام السوقي، مع استثناء الجالبين لبعض السلع ممن تُراعى لهم ظروف خاصة إلا في حال مخالفتهم للإجماع السعري الغالب.

ويرى فقهاء المالكية وجماعة من السلف أنه لا يجوز إلزام جميع الباعة بسعر واحد في السوق إلا إذا قصد أحدهم الإضرار أو إفساد السوق أو بالغ في الغبن، فيُمنع حينها من ذلك ضبطًا للمصلحة العامة، وتقوم الدولة بتحديد هامش ربح معقول للتجار المحليين، وتراقب التسعير حمايةً للعدالة السوقية، أما الجلاب (المورّدون) فلا يُسعّر عليهم ابتداءً، وإنما يُنصح من يغالون أو يفسدون النظام الاقتصادي (التلمساني، 1967م: 132). والإمام مالك يرى أن اختلاف أسعار البائعين في السوق مباح في أصله، ولا يُمنع البائع من البيع بسعر أرخص حتى لو كان سلعته أدنى، لكن إذا كان القصد من تخفيض السعر هو إفساد السوق أو إخراج غيره من التجار، جاز منعه؛ لأن ذلك إخلال بمصلحة السوق وعدالة التنافس (المجيلدي: 63).

2. **التقلبات الطارئة: حوالة السوق والعوارض غير المتوقعة:**

المراد بحوالة الأسواق: تغير وتقلب أسعار السوق (دوزي، 2000م: 382/3)، حيث يدرك ابن خلدون أثر التقلبات الزمانية والمكانية في حركة الأسعار، ويصف هذه الظاهرة بمصطلح "حوالة السوق"، أي انتقال البضائع إلى أماكن أخرى حيث يكون الطلب أعلى أو الأسعار أغلى، أو انتظار حدوث تغيير في السوق المحلي. وهذا تعبير واضح عن آلية الطلب والعرض والتقلبات السوقية، سواء كانت بفعل الطقس، أو الأمراض، أو الحروب، أو السياسات المالية. قال ابن خلدون: "ومعنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء، إما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأغلى..." (ابن خلدون، 1981م: 495/1).

وبالتالي، فإن حركة الرواج أو ركوده تتوقف أيضًا على نوعية الحوادث التي تصيب العمران أو الاقتصاد، فإذا أصابت السوق آفة زراعية أو مجاعة أو خاف الناس من اضطراب سياسي، فإن الطلب يتقلص، ويهبط الرواج.

3. **أخلاق الفاعلين: خُلق أهل السوق وسلوكهم المهني:**

العنصر الثالث في تصوّر ابن خلدون هو سلوك التجار وأخلاقهم. فالأسواق لا تزدهر فقط بوفرة المال والبضائع، بل بالثقة والأمانة والعدالة في المعاملات. وإذا ساد الغش والمطل والاحتيال، فُقدت الثقة، وتعطلت الحركة التجارية. لذا كان ابن خلدون شديد التنبيه على أن خلق أهل السوق هو عنصر موازٍ لحركة الرواج: "وأهل النصفة قليل، فلا بد من الغش والتطفيف... ويعاني التاجر من ذلك أحوالًا صعبة... فإن كان فاقد الجاه فاقد الجراءة، فليجتنب الاحتراف بالتجارة" (ابن خلدون، 1981م: 495/1).

إذًا، فإن غياب العدالة في البيع والشراء، وانتشار الاحتيال، يفضي إلى انكماش الثقة وتراجع الطلب وتقلص التداول، وبالتالي الهبوط الحتمي في الرواج.

خاتمة تحليلية: الرواج كظاهرة متكاملة:

إن ابن خلدون لا يعالج الرواج الاقتصادي بوصفه مسألة سعرية فقط، بل يدمجه ضمن رؤيته الكلية للعمران والدولة والسلوك الإنساني. وبناء عليه، فإن صعود الرواج في الفكر الخلدوني مرتبط بثلاثية متكاملة:

- **القوة القهرية (الدولة):** الدولة هي السوق الأعظم، وإذا استبدّت فسد العمران، باستقرار أو فوضى.

- **حوالة السوق (التقلبات):** الرواج يتبع الحوادث والعوارض الطارئة، والطلب يختلف مكانًا وزمانًا، تقلبا ومرونة.
- **خُلق أهل السوق:** لا رواج بغير أمانة وعدالة، والغش والمطل يهدمان السوق، ثقة أو انهيار.

المبحث الثالث: مقاربة سوسيولوجية نفسية للرواج في الفكر الخلدوني

الرواج، في المنظور الخلدوني، ليس مجرد حركة في الأسعار أو تقلبات في الأسواق، بل هو انعكاس اجتماعي وسلوكي مركّب، تتفاعل فيه الدولة، والعمران، والأخلاق، والحاجات، والتغيرات. ومن خلال تتبّعنا الدقيق لنصوص المقدمة، يظهر لنا أن ابن خلدون يرى الرواج كظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور والانحدار، تبعًا لمجموعة من الآليات المولدة والتي يمكن تشبيهها في إطار علم النفس بما يُعرف بنظرية "التعلم الشرطي عبر التعزيز والعقاب" (زهران، 2005: 125).

وبالعودة إلى رؤية مالك بن نبي النفسية–الاجتماعية، يمكن القول إن ابن خلدون يشير ضمنًا إلى أن الإنسان لا يدخل في شبكة التبادل الاقتصادي والاجتماعي بصفته فردًا عاديًا، بل كـ"فرد مشروط"، أي أن عليه أن يُطوّع سلوكياته وفق منظومة من الأفعال المنعكسة الجديدة، التي يتم غرسها تربويًا واجتماعيًا – كتخليه عن الحمية الجاهلية أو الغزو البدائي – ليحلّ محلّها ميلٌ مدنيّ نحو العمل والتبادل المنظم. وهذا التحوّل في الجهاز النفسي يُعدّ، بلغة علم النفس، عملية تكييف نفسي كما عند "الغزالي" عبر التربية النظامية، أو كما عند الصحابي "أبي ذر الغفاري" عبر التفاعل التلقائي مع الظرف الاستثنائي (مالك بن نبي، 1986م: 63–65).

إن الرواج في السياق الخلدوني هو –بهذا المعنى– ظاهرة حضارية تنبع من تكييف نفسي واجتماعي مشروط، تتكامل فيه البنى السياسية والأخلاقية والاقتصادية، وتُعاد صياغة السلوك الإنساني ضمن أطر تنموية، تُمكّن المجتمع من تحفيز الفعل الاقتصادي أو كبحه. يشبه تصور ابن خلدون للرواج تصورات المدرسة السلوكية في علم النفس، لا سيما عند "سكينر" و"بافلوف"، حيث تكون الاستجابات مشروطة بالتعزيز الإيجابي أو السلبي. فالرواج يرتفع حين: يُعزَّز السلوك الاقتصادي (بالعدل، الربح، الأمان، الحرية)، ويُعاقب السلوك المعوِّق (كالاحتكار، الجباية، الظلم، الغش). كما قال ابن خلدون: "واعلم أنّ التجارة لا تكون إلا في أمصار الدولة... فإذا رأيت الدولة قد أفرطت في الجباية، فاعلم أنّ السوق قد تعطلت" (ابن خلدون، 1981م: 366/1).

الرواج هنا هو نتيجة لـ سلسلة تعزيزات إيجابية أو سلبية تحدث داخل السوق، وكلها ترتبط بالفاعل الإنساني (السلطان، التاجر، العامل، الزبون).

ثانيًا: الرواج ظاهرة اجتماعية تتفاعل مع الآليات والظروف:

يرى ابن خلدون أن الرواج لا يأتي صدفة، بل يتحرك بفعل آليات اجتماعية مثل:

1. الدولة كقوة قهرية ضابطة أو مفسدة للسوق؛ "الدولة هي السوق الأعظم" (ابن خلدون، 1981م: 353/1).
2. حوالة السوق والتقلبات الطارئة: أي التغير الزماني والمكاني في الطلب والعرض.
3. خُلق أهل السوق وسلوكهم المهني.

كل هذه العوامل تُشبه "المثيرات الشرطية" في علم النفس، بحيث إن المجتمع يتعلم متى يشتري، ومتى يعزف، ومتى يراهن على الرواج بناءً على ما يحدث من تعزيز أو عقاب من خلال هذه الآليات.

ثالثًا: التعزيز والانهزام: لماذا يتغير الرواج عبر العصور؟

بناءً على النموذج السلوكي، يتغير سلوك الإنسان حين تتغير مثيرات البيئة. والرواج عند ابن خلدون يخضع لنفس الفكرة: يقول ابن خلدون: "كلما كثرت الجباية، تعطلت السوق، وضعف الكسب، وزال الرواج" (ابن خلدون، 1981م: 353/1).

رابعًا: لا ثبات في الرواج: كل عصر يعظّم سلعة ويتراجع عن أخرى:

الرواج، كتعلم شرطي، لا يظل ثابتًا، بل يتغير بحسب رمزية الحاجات في كل عصر: في عصور الزراعة: رواج القمح والأرض. في عصور الصناعة: رواج المصانع والحديد. في عصر ما بعد الحداثة: رواج المعلومات والبيانات.

وهذا ما يفهمه ابن خلدون حين يقول: "الحاجات التي بها الترف تختلف من عصر إلى آخر، وتبعًا لها تتحرك الأسواق" (ابن خلدون، 1981م: 353/1).

خامسًا: التغير الاجتماعي كحكم على الرواج:

بحسب ابن خلدون، فإن التغير الاجتماعي (سواء بالتحضر أو الانهيار) هو محدد بنيوي للرواج: ويرى بأن الرواج يزداد بازدهار العمران واتساع الدولة ويضمحل عند فقدان الأمن، أو غلبة الترف، أو ظلم الحكام. وبهذا المعنى، فالرواج لا يمكن عزله عن البنية العامة للحياة الاجتماعية.

النموذج لقياس التغيرات الاجتماعية وأثرها على الرواج الاقتصادي والاجتماعي:

وفقًا لما يرى الباحث، أن أدق المعايير لقياس التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية، بمكوناتها القيمية والسلوكية والاقتصادية، هو تحديد "نقطة انطلاق زمنية" (T1) ونقطة وصول لاحقة (T2)، ثم إجراء تحليل مقارن بينهما يكشف مديات التغيرات التي مست الأدوار والعلاقات والممارسات

داخل المجتمع. فعلى سبيل المثال، لو اعتمدنا سنة 2005 كنقطة انطلاق، وسنة 2025 كنقطة تحليل لاحق، لوجدنا أن المجتمع قد خضع لتحولات جوهرية في كثير من النظم الفرعية: الأسرة، السوق، التعليم، والقيم الثقافية.

هذا التحليل لا يكتفي برصد المتغيرات، بل يتجاوز ذلك إلى تفسير آثارها في الرواج الاجتماعي والاقتصادي، سواء الراهن (المباشر) أو المنعكس (غير المباشر). فالرواج ليس ظاهرة معزولة، بل هو نتيجة بنيوية لتفاعل مكونات المجتمع ضمن لحظة تاريخية.

أمثلة راهنة في مجتمعات الشرق الأوسط (2005–2025)

1. تحول مفهوم الأسرة:

في 2005، كانت الأسرة الممتدة لا تزال نموذجًا مألوفًا في معظم مدن وقرى الشرق الأوسط، وكانت الرعاية المتبادلة بين الأجيال سمة بارزة. أما في 2025، فقد تزايدت النزعة الفردية، وضعُف الرابط التقليدي، مما أثّر سلبًا على شبكة الدعم الاجتماعي، وبالتالي على الرواج في بعض القطاعات مثل العقار، والتعليم الأهلي، والخدمات المجتمعية.

2. تغير أدوار المرأة:

عام 2005، كان الحضور المهني والسياسي للمرأة محدودًا في العديد من دول المنطقة. أما اليوم، فقد أصبحت النساء مكوّناً فاعلاً في سوق العمل والتعليم العالي. هذا التغير له أثر مباشر على الرواج الاقتصادي من حيث رفع معدل الإنفاق، وتنشيط بعض القطاعات مثل العناية الصحية والتقنية والتعليم.

3. انتقال الطقوس الاجتماعية:

تراجعت مظاهر التكاتف الاجتماعي في المناسبات (الزواج، الجنازة)، وظهرت بدائل تجارية لهذه المناسبات. فقد حلّت قاعات الأفراح والفنادق محل الحوش العائلي، واختفت بعض مظاهر الكرم التقليدي. هذا أدى إلى رواج اقتصادي شكلي لكنه في الوقت نفسه قلّص من رأس المال الاجتماعي.

4. تحول القيم في التعليم:

من الإيمان بقيمة الشهادة العلمية وخدمة المجتمع في 2005، إلى اعتبار التعليم وسيلة للهجرة أو للترقي المالي فقط في 2025. هذا التغير أحدث تحولًا في السلوك التربوي للأسر، فزاد الاستثمار في التعليم الخصوصي، وهو ما ولّد رواجًا اقتصاديًا مؤقتًا في قطاع التعليم الخاص، لكنه أثر في جودة التعليم على المدى البعيد.

5. الثقة الاجتماعية ومظاهر الاستهلاك:

تغير نمط الاستهلاك من الضرورات إلى الترف الكمالي نتيجة الانفتاح الرقمي. في 2025، يعاني السوق من تخمة في العرض لسلع ترفيه ليست من حاجات الناس الحقيقية، مما يؤدي إلى رواج انعكاسي زائف، لا يعبر عن قوة اقتصادية حقيقية بل عن ضغط استهلاكي.

إن كل ما سبق يدل على أن الرواج، سواء كان راجيًا (مستمرا ومنتعشًا) أو منعكسًا (مؤقتًا أو مزيفًا)، لا يمكن أن يُفهم إلا من خلال تتبع التحولات الاجتماعية عبر الزمن. فالرواج الاقتصادي ليس فقط حركة بيع وشراء، بل هو نتيجة لاتجاهات الناس وقيمهم ومواقفهم من الكسب، وهي أمور تتغير جذريًا كل عقدين تقريبًا، بفعل التحولات التكنولوجية والثقافية والسياسية.

إن الرواج الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتنا لا يمكن عزله عن بنية التغير الاجتماعي العام، الذي يشمل تحولات في الأسرة، التعليم، القيم، الطقوس، وأدوار النوع الاجتماعي. ومن خلال تحليل طولي من 2005 إلى 2025، يمكن إدراك عمق هذه التحولات، وما إن كانت تُنتج رواجًا مستدامًا أو مجرد انعكاسات وقتية لا تلبث أن تنحسر.

الرواج عند ابن خلدون هو نتاج للتعلم الاجتماعي المشروط، يتعزز أو يتراجع بناءً على الآليات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المحيطة، ويتغير من عصر إلى آخر وفقًا للقيم السائدة والمصالح القائمة.

الخاتمة:

يتأسس مفهوم الرواج الاقتصادي في الفكر الخلدوني على منظومة من الشروط والضوابط المتكاملة التي تُعدّ ضرورية لاستمرار العمران وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتتمثل هذه الشروط في ثلاثية محورية: حفظ المال، منع الاحتكار، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب. فحفظ المال يشكّل ركيزة الأمن الاقتصادي، إذ إن زعزعة الثقة في الملكية تؤدي إلى انكماش النشاط الإنتاجي وركود الأسواق. ومنع الاحتكار، لا سيما في السلع الضرورية كالأقوات، يُعدّ شرطًا لتحقيق العدالة السوقية وضمان استقرار الأسعار، ولدرء السخط الاجتماعي الناتج عن فوضى السوق. أما التوازن بين العرض والطلب، فيراه ابن خلدون جوهرًا للرواج؛ فبوفرة السكان يتكاثر الطلب، ويزدهر الإنتاج، فترخص الضروريات وتغلو الكماليات، بحسب قانون العرض والطلب. ويُرجع ابن خلدون آليات صعود الرواج أو تراجعه إلى ثلاثة محددات رئيسة:

1. القوة القهرية للدولة، حيث تُعدّ الدولة في تصوره "السوق الأعظم"؛ فإن اعتدلت نظمت السوق وأمّنت الناس، وإن استبدّت بالجبايات والضرائب أصابت السوق بالكساد والانهيار.

2. التقلبات الطارئة أو ما يسميه "حوالة السوق"، وهي حوادث غير متوقعة كالمجاعات أو الحروب أو الانحطاط السياسي، تؤثر مباشرة في حركة الأسعار واستقرار السوق.
3. أخلاق الفاعلين الاقتصاديين، فالرواج لا يتحقق إلا بثقة الناس في السوق وعدالة المعاملات؛ أما حين يسود الغش والمماطلة والتطفيف، فإن الثقة تنهار ويتراجع الرواج.

وعلى هذا، يمكن النظر إلى الرواج –من منظور سوسيولوجي نفسي– بوصفه ظاهرة شرطية اجتماعية، تتغذّى على آليات التعزيز (مثل العدل، الأمان، الربح) والعقاب (مثل الاحتكار، الظلم، الفساد)، مما يجعلها ظاهرة ديناميكية متغيرة تتفاعل مع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل عصر.

وهكذا، فإن نظرية الرواج عند ابن خلدون لا تقتصر على الاقتصاد بمعناه الضيق، بل تُقدَّم ضمن إطار حضاري شامل، يعكس توازنات السلطة والسوق والأخلاق، ويُبرز كيف أن ازدهار الأسواق أو كسادها هو مرآة لعافية العمران أو عِلله.

قائمة المصادر والمراجع:

1) ابن عاشور، محمد الطاهر (2004م): مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
2) ابن عاشور، محمد الطاهر (2015م): جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، جمع وتوثيق: جميعة الميساوي، عمّان: دار النفائس.
3) ابن عابدين، محمد أمين، مع ابن نجيم والطوري (د.ت): البحر الرائق شرح كنز الدقائق (منحة الخالق حاشية)، ط2، مصر: بدون ناشر.
4) ابن منظور، محمد بن مكرم (1414هـ): لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر.
5) ابن خلدون، عبد الرحمن (1981م): العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر.
6) البخاري، محمد بن إسماعيل (1422هـ): صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الرياض: دار طوق النجاة.
7) البابرتي، عبد الله محمد بن محمود (1970م): العناية شرح الهداية (مطبوع بهامش فتح القدير). القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
8) بن نبي، مالك (1986م): ميلاد مجتمع، ترجمة: عبد الصبور شاهين، الجزائر – دمشق: دار الفكر.
9) الزهران، حسن عبد العزيز سليم (2005م): علم النفس التربوي، القاهرة: عالم الكتب.

10) العقباني، محمد أبو عبد الله (1967م): تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: عبد العزيز الشنوفي، دمشق: المعهد الثقافي الفرنسي.

11) الزُّحَيْلِي، وَهْبَة بن مصطفى (د.ت): الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها)، ط4، دمشق: دار الفكر.

12) المجيلدي، أحمد سليمان (د.ت): التيسير في أحكام التسعير، تقديم وتحقيق: محمد لقبال، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

13) المشيقح، خالد عبد العزيز (2015م): العقد الثمين في شرح منظومة الشيخ ابن عثيمين في أصول الفقه وقواعده، اعتناء وتخريج: محمد مجدي الفهمي، إبراهيم الحميضي، الكويت: مكتبة الإمام الذهبي.

14) المسلم، مسلم بن الحجاج (1417هـ): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

15) الربيعي، فارس عبد الرزاق (2021م): التغير الاجتماعي: مقدمة في المفهوم والنظرية، بغداد: بيت الحكمة.

16) عبد المنعم، محمد عبد الرحمن (1999م): معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، القاهرة: دار الفضيلة.

17) عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2008م): معجم اللغة العربية المعاصرة، ط١، القاهرة: عالم الكتب.

18) كرمي، أحمد عبد الكريم (2006م): الإدارة في عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، القاهرة: دار السلام.

19) دوزي، رينهارت بيتر آن (1979–2000): تكملة المعاجم العربية، نقله وعلق عليه: محمد سليم النعيمي – جمال الخياط، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.